

مرفوع بتقدير: أعني الذين يؤمنون، أو هم الذين يؤمنون، وإما مقتطع عن المتقين مرفوع على الابتداء مخبر عنه بـ ﴿أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى﴾ [البقرة: ٥]. فإذا كان موصولاً، كان الوقف على المتقين حسناً غير تام، وإذا كان مقتطعاً، كان وقفاً تاماً، فإن قلت: ما هذه الصفة، أواردة بياناً وكشفاً للمتقين؟ أم مسرودة مع المتقين تفيد غير فائدتها؟ أم جاءت على سبيل المدح والثناء كصفات الله الجارية/ ١١ ب عليه تمجيداً؟ قلت: يحتمل أن ترد على طريق البيان والكشف، لاشتغالها على ما أسست عليه حال المتقين من فعل الحسنات وترك السيئات، أما الفعل: فقد انطوى تحت ذكر الإيمان الذي هو أساس الحسنات ومنصبتها، وذكر الصلاة والصدقة؛ لأنَّ هاتين أُمَّا العبادات البدنية والمالية، وهما العيار على غيرهما؛ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ سَمَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصَّلَاةَ عِمَادَ الدِّينِ، وَجَعَلَ الْفَاصِلَ بَيْنَ الْإِسْلَامِ وَالْكَفْرِ تَرْكَ الصَّلَاةِ؟. وَسَمَّى الزَّكَاةَ قَنْطَرَةَ الْإِسْلَامِ؟ (١٨) وقال الله تعالى: ﴿وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ

١٨ - أما حديث الصلاة عماد الدين:

- أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٣٩/٣) حديث برقم (٢٨٠٧).
 وذكره العجلوني في كشف الخفاء (٣١/٢) حديث (١٦٢١).
 وذكره السيوطي في الدر المنثور (٢٩٦/١).
 وذكره ابن حجر في تلخيص الحبير (٣٠٨/١) كتاب الصلاة باب أوقات الصلاة، تحت رقم (٢٤٣).
 والحديث له شاهد من حديث علي بن أبي طالب.
 وذكره الديلمي في فردوس الأخبار (٥٦٣/٢) حديث (٣٦١/١) والسيوطي في الدر المنثور (١/٢٩٦).
 وعزاه الزيلعي في تخريج الكشاف (٤٢/١) حديث (١٩) - إلى أبي القاسم الأصبهاني في كتابه الترغيب والترهيب.
 وقال ابن حجر في تلخيص الحبير: قال النووي في التنقيح هو منكر باطل، قلت: وليس كذلك بل رواه أبو نعيم شيخ البخاري في كتابه الصلاة عن حبيب بن سليم، عن بلال بن يحيى قال جاء رجل إلى النبي - ﷺ - وسأله؟ فقال: «الصَّلَاةُ عمود الدين»، وهو مرسل رجاله ثقات. ١. هـ.
 أما حديث: بين العبد والكفر ترك الصلاة.
 أخرجه أحمد (٣٧٠/٣ و ٣٨٩)، والدارمي (٢٨٠/١) كتاب الصلاة: باب في ترك الصلاة، ومسلم (٨٨/١) كتاب الإيمان: باب بيان إطلاق اسم الكفر على من ترك الصلاة، الحديث (٨٢/١٣٤)، وأبو داود (٨٥/٥) كتاب السنة: باب في رد الإرجاء، الحديث (٤٦٧٨)، والترمذي (١٣/٥): كتاب الإيمان: باب ما جاء في ترك الصلاة، الحديث (٢٦١٨)، وابن ماجه (٣٤٢/١): كتاب إقامة الصلاة: باب ما جاء فيمن ترك الصلاة، الحديث (١٠٧٨)، وأبو نعيم (٢٥٦/٨ - الحلية)، والبيهقي (٣٦٦/٣)، ولفظ مسلم من رواية أبي الزبير، عن جابر، سمعت رسول الله - ﷺ - يقول: «بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة».
 وأخرجه ابن ماجه (١٠٨٠)، من حديث أنس بن مالك بلفظ: «ليس بين العبد وبين الشرك إلا» =

الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴿فصلت: ٦ - ٧﴾. فلما كانتا بهذه المثابة، كان من شأنهما استتجار سائر العبادات واستتباعها، ومن ثم اختصر الكلام اختصاراً، بأن استغنى عن عد الطاعات بذكر ما هو كالعنوان لها، والذي إذا وجد لم تتوقف أخواته أن تقترب به، مع ما في ذلك من الإفصاح عن فضل هاتين العبادتين، وأما الترك فكذلك؛ ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ [العنكبوت: ٤٥]؟ ويحتمل ألا تكون بياناً للمتقين، وتكون صفة برأسها دالة على فعل الطاعات، ويراد بالمتقين الذين يجتنبون المعاصي، ويحتمل أن تكون مدحاً للموصوفين بالتقوى، وتخصيصاً للإيمان بالغيب وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة بالذكر؛ إظهاراً لإنافتها على سائر ما يدخل تحت حقيقة هذا الاسم من الحسنات.

والإيمان: إفعال من الأمن. يقال: أمنت وأمنتته غيري، ثم يقال: أمنت إذا صدقه، وحقيقته: أمنت التأكيد والمخالفة، وأما تعديته بالباء فلتضمينه معنى أقر وأعترف، وأما ما

= ترك الصلاة فإذا تركها فقد أشرك.

وقال البوصيري (٣٥٧/١): هذا إسناد ضعيف لضعف يزيد بن أبان الرقاشي.

أما حديث: «الزكاة قنطرة الإسلام».

أخرجه ابن عدي في الكامل (١٤١٧/٤) والبيهقي في الشعب (١٩٥/٣) حديث (٣٣١٠)، والقضاعي في مسند الشهاب (٢٧٠)، وابن الجوزي في العلل المتناهية (٤٩٣/٢) حديث برقم (٨١٤)، كلهم من طريق الضحاك بن حمزة عن أبان عن حطان بن عبد الله الرقاشي عن أبي الدرداء قال: قال رسول الله - ﷺ - وذكره.

وقال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح عن رسول الله - ﷺ -، قال يحيى: الضحاك ليس بشيء: وقال النسائي: ليس بثقة.

وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٦٥/٣) وقال: رواه الطبراني في الكبير والأوسط ورجاله موثقون، إلا أن بقية مدلس وهو ثقة.

وعزاه الزيلعي إلى إسحاق بن راهويه في مسنده (تخريج الكشاف (٤٢/١)).

قال الحافظ ابن حجر في «تخريج الكشاف»:

أما الحديث الأول: فأخرجه البيهقي في الشعب من طريق عكرمة عن عمر - رضي الله عنه - في حديث في آخره: «والصلاة عماد الدين» قال: وعكرمة لم يسمع من عمر. قال: وأراه عن ابن عمر - رضي الله عنهما -، وله شاهد من حديث علي - رضي الله عنه - بلفظ: «الصلاة عماد الإسلام»، أخرجه الأصبهاني في الترغيب. وغفل ابن الصلاح في مشكل الوسيط فقال: هذا حديث غير معروف. قلت: والطبيعي عزاه لتخريج الترمذي في حديث معاذ ففيه: «وعموده الصلاة» ولا يخفى بعده.

وأما الحديث الثاني: فرواه مسلم من حديث جابر - رضي الله عنه - بلفظ: «بين الرجل وبين الكفر تركه الصلاة».

وأما الحديث الثالث: فرواه إسحاق في مسنده من حديث أبي الدرداء - رضي الله عنه - به سواء. وفيه الضحاك ابن حمق. وهو ضعيف. انتهى.

حكى أبو زيد عن العرب: ما آمنت أن أجد صحابة - أي ما وثقت - فحقيقته: صرت ذا أمن به، أي ذا سكون وطمأنينة، وكلا الوجهين حسن في ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ أي يعترفون به أو يثقون بأنه حق، ويجوز ألا يكون ﴿بِالْغَيْبِ﴾ صلة للإيمان، وأن يكون في موضع الحال، أي يؤمنون غائبين عن المؤمن به، وحقيقته: ملتبسين بالغيب، كقوله ﴿الَّذِينَ يَخْتَفُونَ مِنْهُمْ بِالْغَيْبِ﴾ [فاطر: ١٨]، ﴿لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ﴾ [يوسف: ٥٢]، ويعضده ما روي: «أن أصحاب عبد الله ذكروا أصحاب رسول الله ﷺ وإيمانهم، فقال ابن مسعود رضي الله عنه: إن أمر محمد كان بيننا لمن رآه، والذي لا إله غيره، ما آمن مؤمن أفضل من إيمان بغيب، ثم قرأ هذه الآية (١٩)، فإن قلت: فما المراد بالغيب إن جعلته صلة؟ وإن جعلته حالاً؟ قلت: إن جعلته صلة كان بمعنى الغائب، إما تسمية بالمصدر من قولك: غاب الشيء غيباً، كما سمي الشاهد بالشهادة، قال الله تعالى: ﴿عَلِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ [الزمر: ٤٦] والعرب تسمى المطمئن من الأرض غيباً، وعن النضر بن شميل: شربت الإبل حتى وارت غيوب كلاها، يريد بالغيب: الخمصة التي تكون في موضع الكلية، إذا بطنت الدابة/ ١٢ انتفخت، وإما أن يكون فيعلا فخفف، كما قيل: قِيلَ وأصله: قِيلَ، والمراد به: الخفي الذي لا ينفذ فيه ابتداء إلا علم اللطيف الخبير، وإنما نعلم منه نحن ما أعلمناه، أو نصب لنا دليلاً عليه، ولهذا لا يجوز أن يطلق فيقال: فلان يعلم الغيب، وذلك نحو الصانع وصفاته، والنبوات وما يتعلق بها، والبعث والنشور والحساب والوعد والوعيد، وغير ذلك، وإن جعلته حالاً كان بمعنى الغيبة والخفاء، فإن قلت: ما الإيمان الصحيح^(١)؟ قلت: أن يعتقد الحق ويعرب عنه بلسانه، ويصدق بعمله؛

١٩ - أخرجه الحاكم في المستدرك (٢/ ٢٦٠): كتاب التفسير: باب من سورة البقرة. وأخرجه سعيد بن منصور في سننه (٢/ ٥٤٤) حديث (١٨٠) باب تفسير سورة البقرة. وأخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (١/ ٣٤) حديث (٦٦) وذكره البغوي في تفسيره معلقاً (١/ ٤٧). والسيوطي في الدر المنثور (١/ ٢٦) وعزاه إلى سفيان بن عيينة وسعيد بن منصور وأحمد بن منيع في مسنده وابن أبي حاتم وابن الأنباري في المصاحف والحاكم وابن مردويه. وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ووافقه الذهبي. قال الحافظ ابن حجر في «تخريج الكشاف»: أخرجه الحاكم من طريق عبد الرحمن بن زيد: «ذكروا عند عبد الله بن مسعود. إلخ» وإسناده صحيح. انتهى.

(١) قال محمود رحمه الله تعالى: «إن قلت ما معنى الإيمان الصحيح... إلخ». قال أحمد رحمه الله: يعني بالفاسق غير مؤمن ولا كافر، وهذا من الأسماء التي سماها القدريّة وما أنزل الله بها من سلطان. ومعتقد أهل السنة أن الموحّد لله الذي لا خلل في عقيدته مؤمن وإن ارتكب الكبائر. وهذا =

فمن أخل بالاعتقاد - وإن شهد وعمل - فهو منافق، ومن أخل بالشهادة فهو كافر، ومن أخل بالعمل فهو فاسق.

ومعنى إقامة الصلاة: تعديل أركانها، وحفظها من أن يقع زيغ في فرائضها وسننها وآدابها، من أقام العود - إذا قومه - أو الدوام عليها والمحافظة عليها، كما قال عزّ وعلا: ﴿الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ دَائِمُونَ﴾ [الممّارج: ٢٣]، ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ﴾ [المؤمنون: ٩] من قامت السوق إذا نفقت، وأقامها، قال [من المتقارب]:

أَقَامَتْ غَزَالَةُ سُوقِ الضَّرَابِ لِأَهْلِ الْعِرَاقَيْنِ حَوْلًا قَمِيطًا^(١)
لأنها إذا حوفظ عليها، كانت كالشيء النافق الذي تتوجه إليه الرغبات ويتنافس فيه المحصلون، وإذا عطلت وأضيعت، كانت كالشيء الكاسد الذي لا يرغب فيه، أو التجلد والتشمير لأدائها، وألاً يكون في مؤذيتها فتور عنها ولا توان، من قولهم: قام بالامر، وقامت الحرب على ساقها، وفي ضده: قعد عن الأمر، وتقاعد عنه - إذا تقاعس وتثبط - أو أداؤها، فعبر عن الأداء بالإقامة؛ لأنّ القيام بعض أركانها، كما عبر عنه بالقنوت - والقنوت القيام - وبالركوع وبالسجود، وقالوا: سبح، إذا صلى؛ لوجود التسبيح فيها؛ ﴿فَلَوْلَا أَنْتُمْ كَانِ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾ [الصفّات: ١٤٣].

= هو الصحيح لغة وشرعاً. أما لغة فإن الإيمان هو التصديق وهو مصدق. وأما شرعاً فأقرب شاهد عليه هذه الآية، فإنه لما عطف فيها العمل الصالح على الإيمان دل على أن الإيمان معقول بدونه، ولو كان العمل الصالح من الإيمان لكان العطف تكراراً. وانظر حيلة الزمخشري على تقريب معتقده من اللغة بقوله: المؤمن من اعتقد الحق وأعرب عنه بلسانه وصدقه بعمله فجعل التصديق من حظ العمل حتى يتم له أن من لم يعمل فقد فوت التصديق الذي هو الإيمان لغة. ولقد أوضحنا أن التصديق إنما هو بالقلب ولا يتوقف وجوده على عمل الجوارح؛ مما يحقق معتقد أهل السنة أن من آمن بالله ورسوله ثم اخترم قبل أن يتعين عليه عمل من أعمال الجوارح فهو مؤمن باتفاق وإن لم يعمل. وأصدق شاهد على ذلك قوله عليه الصلاة والسلام «إن أحدكم ليعمل بعمل أهل النار، حتى إذا لم يبق بينه وبينها إلا فواق ناقة عمل بعمل أهل الجنة فكتب من أهل الجنة» وإنما مثل عليه الصلاة والسلام بفواق الناقة لأنه الغاية في القصر، ومثل هذا الزمان إنما يتصور فيه القصد الصحيح خاصة، ومع ذلك فقد عده من أهل الجنة. وإنما يدخل المؤمن الجنة باتفاق الفريقين. والأدلة على ذلك تجرد كون الشرط فيه شطراً. أقول: تفسير الفاسق بغير مؤمن ولا كافر كما هو مذهب المعتزلة غير موجه والشيء الذي هو لم يصرح به لا يجب علينا تصريحه وتعريفه: فإن عندنا «الضال» من أخل بالعمل فهو فاسق.

(١) لأيمن بن خزيم. وغزالة: امرأة شيب الخارجي، قتله الحجاج فحاربته سنة كاملة، وسوق الضراب: مجاز عن ميدان المحاربة، أو شبه المطاعنة بالرماح والمضاربة بالسيوف بالأمّعة التي تُباع وتُشترى في السوق على سبيل المكنية والسوق تخيل. والعراقان: البصرة والكوفة. والقميط: التام نعت مؤكد، ويقال: قمط الطائر أنشأه: سفدها. والقماط: حبل تشد به الأسرى والأخصاص، فالمادة دالة على الإحاطة والضم.

والصلاة: فعلة من صلى، كالزكاة من زكى، وكتابتها بالواو على لفظ المفخم، وحقيقة صلى: حرّك الصلوتين؛ لأن المصلي يفعل ذلك في ركوعه وسجوده، ونظيره: كفر اليهودي إذا طأطأ رأسه وانحنى عند تعظيم صاحبه؛ لأنه ينثني على الكاذبين^(١)، وهما الكافرتان، وقيل للداعي: مصل؛ تشبيهاً في تخشعه بالراكع والساجد.

وإسناد الرزق إلى نفسه^(٢)؛ للإعلام بأنهم ينفقون الحلال^(٣) الطلق الذي يستأهل أن يضاف إلى الله، ويسمى رزقاً منه، وأدخل من التبعية صيانة لهم وكفا عن الإسراف والتبذير المنهى عنه، وقدم مفعول الفعل؛ دلالة على كونه أهم، كأنه قال: ويخسون بعض المال الحلال بالتصدق به، وجائز أن يراد به الزكاة المفروضة؛ لاقتارانه بأخت الزكاة وشقيقتها وهي الصلاة وأن تراد هي وغيرها من النفقات في سبيل الخير؛ لمجيئه مطلقاً يصلح أن يتناول كل منفق، وأنفق الشيء وأنفذه أخوان، وعن يعقوب: نفق الشيء، ونفذ واحد، وكل ما جاء مما/ ١٢ب فاؤه نون، وعينه فاء؛ فدال على معنى الخروج والذهاب ونحو ذلك إذا تأملت.

﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾

فإن قلت: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾ أهم غير الأولين أم هم الأولون؟ وإنما وسط العاطف كما يوسط بين الصفات في قولك: هو الشجاع والجواد؛ وفي قوله [من المتقارب]: إلى المليك القزم وأبين الهمام ولَيْثِ الْكَتِيبَةِ فِي الْمُرْدَحِمِ^(٤)

(١) قوله «على الكاذبين» في الصحاح: الكاذبان ما نشأ من اللحم في أعالي الفخذ اهـ. (ع)

(٢) قال محمود رحمه الله: «أضاف الرزق إلى نفسه للإعلام بأنهم إنما ينفقون من الحلال الطلق... إلخ». قال أحمد رحمه الله: فهذه بدعة قدرية، فإنهم يرون أن الله تعالى لا يرزق إلا الحلال، وأما الحرام فالعبد يرزقه لنفسه حتى يقسمون الأرزاق قسمين: هذا لله بزعهم، وهذا لشركائه. وإذا أثبتوا خالقاً غير الله، فلا يأنفون عن إثبات رازق غيره. أما أهل السنة فلا خالق ولا رازق في عقدهم إلا الله سبحانه، تصديقاً بقوله تعالى ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَآفَ تُؤَفَّكَوْنَ﴾ أيها القدرية.

(٣) قوله «بأنهم ينفقون الحلال» مبني على أن الرزق مختص بالحلال. وهو مذهب المعتزلة. وعند أهل السنة: الرزق أعم. (ع)

(٤) الجار والمجرور متعلق بما قبله في الشعر. والقرم - بالفتح - في الأصل: الفحل المكرم الذي يعفى من العمل لتقديمه وتشويقه إلى ضراب الإبل. استعارة للسيد الرئيس أو للفارس المعد للمكاره. وظاهر القاموس أنه بمعنى السيد حقيقة. ووسط الواو بين النعوت لتوكيد ربطها بالمنعوت. والهمام: العظيم الهمة، النافذ العزيمة. واستعار الليث للشجاع على طريق التصريح. والكتيبة: الجيش المنظم المنتظم. والمزدحم: المعركة؛ لأنها محل الإزدحام، وأصله، مزحمة، من الافتعال قلبت تاؤه دالاً. ينظر الدر المصون ٩٨/١، الإنصاف لابن الأنباري (٢٧٦) الخزائن (٤٥١/١) =

وقوله: [من السريع]

يَا لَهْفَ زِيَابَةَ لِلْحَارِثِ الصَّابِحِ فَالْغَنَائِمِ فَالْآيِبِ^(١)
قلت: يحتمل أن يراد بهؤلاء مؤمنو أهل الكتاب كعبد الله بن سلام، وأضرابه من الذين آمنوا، فاشتمل إيمانهم على كل وحي أنزل من عند الله، وأيقنوا بالآخرة؛ إيقاناً زال معه ما كانوا عليه من أنه لا يدخل الجنة إلا من كان هوداً أو نصارى، وأنَّ النار لن تمسهم إلا أياماً معدودات، واجتماعهم على الإقرار^(٢) بالنشأة الأخرى، وإعادة الأرواح في الأجساد، ثم افتراقهم فرقتين: منهم من قال: تجري حالهم في التلذذ بالمطاعم والمشارب والمناكح على حسب مجراها في الدنيا، ودفعه آخرون فزعموا أن ذلك إنما احتيج إليه في هذه الدار من أجل نماء الأجسام ولمكان التوالد والتناسل، وأهل الجنة مستغنون عنه فلا يتلذذون إلا بالنسيم والأرواح العبقة، والسماع اللذيد، والفرح، والسرور، واختلافهم في الدوام والانقطاع، فيكون المعطوف غير المعطوف عليه، ويحتمل أن يراد وصف الأولين، ووسط العاطف على معنى أنهم الجامعون بين تلك الصفات وهذه، فإن قلت: فإن أريد بهؤلاء غير أولئك، فهل يدخلون في جملة المتقين أم لا؟ قلت: إن عطفتهم على: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ دخلوا وكانت صفة التقوى مشتملة على الزميرتين من مؤمني أهل الكتاب

= القرطبي (٢٧٢/١) البحر (٥/٢١٣).

(١) يا لهف زيابة للحارث الص - اباح فالغنائم فالآيب

والله لولا قسيتة خالياً لآب سيفائنا مع الغالب

لابن زيابة في جواب الحارث بن هشام حين قال له:

أيا ابن زيابة إن تلقني لا تلقني في النعم العازب

وتلقني يشد بي أجرد مستقدم البركة كالراكب

والعازب - بالزاي - البعيد عن أهله. يعرض بابن زيابة زاع للنعم لا شجاع. والأجرد: المنجرد الشعر. والبركة في البعير والفرس: العظم الناتئ في صدرهما وعظمه ممدوح فيهما، وشبهه بالراكب في طول عنقه وامتداده ويجوز أن المعنى أن راكمه مستقدم البركة لا متخشع منكش. يقول: يا حسرة أبي علي من أجل الحارث الذي بلغ مراده مني. وفيه ضرب من التهكم فإنه كان توعده ثم نكص على عقبيه. وقيل: هو على ظاهره، ثم حلف أنه لو وجده لقتله، ولكنه أبرز الكلام في صورة الإيهام للإنصاف في الكلام ورجوع السيفين مع الغالب: كناية عن قتل المغلوب واستلاب سلاحه.

البيت لامرئ القيس. ينظر: الحماسة (٩٢/١)، الخزانة (٣٣١/٢) وأمالي ابن الشجري (٢/٢١٠)، الهمع (١١٩/٢)، الدرر (١٥٠/٢)، المغني (١٦٣/١)، الخزانة (١٠٧/٥)، الدر (١/٩٩)، سمط اللآلي ٥٠٤، معجم الشعراء ٢٠٨، الجني الداني ٦٥.

(٢) قوله «واجتماعهم على الإقرار» لعله عطف على مجرور «من» البيانية، باعتبار ما عطف عليه من افتراقهم واختلافهم الآتين فتدبر. (ع)

وغيرهم، وإن عطفهم على: ﴿الْمُتَّقِينَ﴾ لم يدخلوا، وكأنه قيل: هدى للمتقين، وهدى للذين يؤمنون بما أنزل إليك، فإن قلت: قوله: ﴿بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ﴾ إن عني به القرآن بأسره والشريعة عن آخرها، فلم يكن ذلك منزلاً وقت إيمانهم، فكيف قيل: أنزل بلفظ الماضي؟ وإن أريد المقدار الذي سبق إنزاله وقت إيمانهم فهو إيمان ببعض المنزل، واشتمال الإيمان على الجميع سالفه ومتروقه واجب، قلت: المراد المنزل كله؛ وإنما عبر عنه بلفظ الماضي وإن كان بعضه مترقباً، تغليباً للموجود على ما لم يوجد، كما يغلب المتكلم على المخاطب، والمخاطب على الغائب، فيقال: «أنا [وَأَنْتَ فَعَلْنَا]»، و«أنت وزيد تفعلان»، ولأنه إذا كان بعضه نازلاً، وبعضه منتظر النزول جعل كأن كله قد نزل وانتهى نزوله؛ ويدل عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنْزِلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى﴾ [الأحقاف: ٣٠] ولم يسمعوا جميع الكتاب، ولا كان كله منزلاً، ولكن سبيله سبيل ما ذكرنا؛ ونظيره قولك: كل ما خطب به فلان فهو فصيح، وما تكلم بشيء إلا وهو نادر، ولا تريد بهذا الماضي [منه] فحسب دون الآتي، لكونه معقوداً بعضه/ ١٣ أيبعض، ومربوطاً آتية بماضيه، وقرأ يزيد بن قطيب: ﴿بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ على لفظ ما سُمي فاعله، وفي تقديم: ﴿وَبِالْآخِرَةِ﴾ وبناء ﴿يُوقِنُونَ﴾ على: ﴿هُمْ﴾؛ تعريض بأهل الكتاب، وبما كانوا عليه من إثبات أمر الآخرة على خلاف حقيقته، وأن قولهم ليس بصادر عن إيقان، وأن اليقين ما عليه من آمن بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك، والإيقان: إتقان العلم بانتفاء الشك والشبهة عنه، و: ﴿وَبِالْآخِرَةِ﴾ تأنيث الآخر الذي هو نقيض الأول، وهي صفة الدار؛ بدليل قوله: ﴿تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ﴾ [القصاص: ٨٣] وهي من الصفات الغالبة، وكذلك الدنيا، وعن نافع أنه خففها بأن حذف الهمزة وألقى حركتها على اللام، كقوله: ﴿دَابَّةُ الْأَرْضِ﴾ [سبا: ١٤] وقرأ «أبو حية»^(١) النميري: «يوقنون» بالهمز، جعل الضمة في جار الواو كأنها فيه، فقلبها قلب واو «وجوه» و«وُقَّتَتْ»، ونحوه: [من الوافر]

لَحُبِّ الْمُؤَقَّدَانِ إِلَيَّ مُؤَسَى وَجَعْدَةُ إِذْ أَضَاءَ هُمَا الْوُقُودُ^(٢)

- (١) قوله «وقرأ أبو حية» لعله: أبو حيرة. (ع)
 (٢) لجرير في مدح هشام بن عبد الملك وموسى ابنه وجعدة بنته. وقيل ابنه أيضاً وليس كذلك. واللام للقسم. وحب أصله حب - كظرف - نقلت حركة الباء إلى الحاء ثم أدغمت في الأخرى. ومعناه: إنشاء المدح كنعم، ويفيد التعجب أيضاً كـ «مأجبه». وقد تفتح حاؤه إذا كان فاعله ذا والمؤقدان بالهمزة فاعل. وموسى بالهمز أيضاً. وجعدة المخصوص بالمدح على طريقة: نعم الرجل زيد. و «حب»: محول من «حب» الثلاثي كضرب، وإن كان الكثير «أحب» الرباعي؛ لأنه لا يصاغ للمدح إلا من الثلاثي. فإن قلت: أهو محول من «حب» المسند للفاعل، أم من «حب» المبني للمجهول؟ قلت: إن كان من المسند للفاعل فالمؤقدان محبوبان، وإن كان من المسند للمفعول فالتحويل تقديره. فالظاهر أنه مصوغ من المادة من غير ملاحظة إسناد. ويجوز أن «حب» أصله «حب» =

﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾

﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى﴾: الجملة في محل الرفع إن كان الذين يؤمنون بالغيب مبتدأ، وإلا فلا محل لها، ونظم الكلام على الوجهين: أنك إذا نويت الابتداء بالذين يؤمنون بالغيب، فقد ذهبت به مذهب الاستثناف، وذلك أنه لما قيل: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ واختص المتقون بأن الكتاب لهم هدى، اتجه لسائل أن يسأل فيقول: ما بال المتقين مخصوصين بذلك؟ فوقع قوله: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ إلى ساقته كأنه جواب لهذا السؤال المقدّر، وجيء بصفة المتقين المنطوية تحتها خصائصهم التي استوجبوا بها من الله أن يُلطف بهم، ويفعل بهم ما لا يفعل بمن ليسوا على صفتهم، أي: الذين هؤلاء عقائدهم وأعمالهم، أحقاء بأن يهديهم الله ويعطيهم الفلاح؛ ونظيره قولك: أحبّ رسول الله ﷺ الأنصار الذين قارعوا دونه، وكشفوا الكرب عن وجهه، أولئك أهل للمحبة، وإن جعلته تابعاً للمتقين، وقع الاستثناف على أولئك؛ كأنه قيل: ما للمستقلين بهذه الصفات قد اختصوا بالهدى؟ فأجيب بأن أولئك الموصوفين، غير مستبعد أن يفوزوا دون الناس بالهدى عاجلاً، وبالفلاح آجلاً، واعلم أن هذا النوع من الاستثناف يجيء تارة بإعادة اسم من استؤنف عنه الحديث؛ كقولك: قد أحسنت إلى زيد، زيد حقيق بالإحسان، وتارة بإعادة صفته، كقولك: أحسنت إلى زيد صديقك القديم أهل لذلك [منك]؛ فيكون الاستثناف بإعادة الصفة أحسن وأبلغ؛ لانطوائها على بيان الموجب وتلخيصه. فإن قلت: هل يجوز أن يجري الموصول الأول على المتقين، وأن يرتفع الثاني على الابتداء وأولئك خبره؟ قلت: نعم على أن يجعل اختصاصهم بالهدى والفلاح، تعريضاً بأهل الكتاب الذين لم يؤمنوا بنبوة رسول الله ﷺ/ ١٣، وهم ظانون أنهم على الهدى، وطامعون أنهم ينالون الفلاح عند الله، وفي اسم

= - كضرب مبني للمجهول - فالمؤقدان نائب فاعل، ومؤسى وجعدة بدل أو بيان. والمعنى على الخير لا الإنشاء. وروي: أحبّ المؤقدين، بإضافة أفعل التفضيل إلى صيغة الجمع؛ فمؤسى وجعدة خير. وسوغ قلب واو المؤقدين وموسى همزة، ضم ما قبلها، فكأنها مضمومة، وهي إذا ضمت تبدل همزة. ويقال: أضاء المكان وأضاءه السراج. وما هنا من الثاني، فهو متعد بمعنى أنارهما الوقود بالضم: أي توقد نار القرى وتلتهبها، وأما بالفتح فهو ما توقد به. وأصل فعول أنه مبالغة في الفاعل كضروب، وكثر بمعنى ما يفعل به الفعل كوقود وسحور، فيحتمل أنه من قبيل اسم المفعول، وأنه من قبيل اسم الآلة شذوذاً. والمعنى: ما أحبهما إلى وقت بأن أظهرتهما النار التي يوقدانهما لقرى الأضياف.

ينظر الدر المصون (١٠١/١)، وديوانه (١١٢)، المحتسب (٤٧/١)، الخصائص (١٧٥/٢)، المغني (٦٨٤/٢)، الأشباه والنظائر (١٢/٢)، (٧٤/٨) وشرح شواهد الشافية ص ٤٢٩، وشرح شواهد المغني ٩٦٢/٢، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٧٩/١، ومغني اللبيب ٦٨٤/٢، المقرب ١٦٣/٢.

الإشارة الذي هو: ﴿أُولَئِكَ﴾ إيدان بأن ما يرد عقيبه، فالمذكورون قبله أهل؛ لاكتسابه من أجل الخصال التي عُدَّت لهم؛ كما قال حاتم: [من الطويل]
وَلِلَّهِ صُغْلُوكُ
.....

ثم عُدَّ له خصالاً فاضلة؛ ثم عقب تعديدها بقوله: [من الطويل]
فَذَلِكَ إِنْ يَهْلِكَ فَحَسْبِي ثَنَاؤُهُ وَإِنْ عَاشَ لَمْ يَقْعُدْ ضَعِيفاً مُذَمَّماً^(١)
ومعنى الاستعلاء في قوله: ﴿عَلَى هُدًى﴾ مثل لتمكنهم من الهدى^(٢)، واستقرارهم

(١) ويغشى إذا ما كان يوم كريمة صدور العوالي وهو مختضب دما
إذ الحرب أبدت ناجذيتها وشمرت وولى هدان القوم أقدم معلما
فذلك إن يهلك فحسبي ثناؤه وإن عاش لم يقعد ضعيفا مذمما
لحاتم الطائي، يرثي رجلاً بأنه عالي الهمة، وإذا كان يوم حرب يذهب إلى صدور الرماح وينزل فيما بينها، والحال أنه مختضب بالدم منها. وقوله «أو الحرب» عطف على قوله «كان يوم كريمة» وإسناد إبداء الناجذ والتشمير عن الساعد مثلاً إلى الحرب مجاز عقلي، لأنها سبب في أن الفرسان يفعلون ذلك. ويجوز أنه شبهها في قوتها واشتدادها بشجاع يفعل ذلك على طريق الكناية وإبداء الناجذ والتشمير تخييل. والناجذ: آخر الأضراس وهو ضرس الحلم. والهدان - ككتاب - : الأحق الثقيل، وجمعه هدون - من الهدنة وهي السكون - . وأقدم: جواب الشرط، معلماً للناس بأنه فلان على عادة الفرسان. أو معلماً فرسه مسومها. فذلك الموصوف بتلك الصفات المختص بتلك الخصال، هو المستحق لأن يقال فيه إن يهلك ويمت فيكفني ثناؤه فخرأ: أي ذكره بين الناس بالجميل. وقوله «إن عاش» شرط لا يقتضي الوقوع، لكن ذكره دلالة على أنه محمود الفعال على أي حال. وقوله «لم يقعد» قليل المدح في الظاهر كثيره عند أولي البصائر: أي بل يقعد على حاله المشهورة وخصاله الحميدة.
ينظر الدر المصون (١/١٠٢).

(٢) قوله: «ومعنى الاستعلاء في قوله - على هدى - مثل لتمكنهم من الهدى...» إلخ هذا المقصد هو ما عناه البلاغيون فيما بعد بالاستعارة في الحرف - على - وقد جعلوها استعارة تبعية، أي تابعة لتشبيه أو تشبيهين سابقين، ولذا قالوا في إجرائها شبهت الهداية بما يستعلى عليه، ثم حذف وأخذ منه «على» الدالة على الاستعلاء وجعل في المشبه، دليلاً على التمكن التام في الهداية والفلاح بسبب ما قدموا من سمات وصالحات.

وهذا رأي يخالف ما يفهم من كلام الكشاف الذي يرى أن الاستعارة هنا تابعة لمثلها في متعلق الحرف مع مجروره. وهذا خلاف كلام جمهور البلاغيين، ورأيهم هو المعتمد، وخلاصة أن الاستعارة في المعاني الكلية التي تتعلق بها الحروف، ففي الآية التي معنا تكون الاستعارة هكذا: شبهت الملابس الكلية - المطلقة - بالاستعلاء الكلي - المطلق - ثم سرى التشبيه من الكليات إلى الجزئيات، وهنا يظهر الحرف «على» في الاستعلاء الجزئي فيستعار للملابسة الجزئية في الهداية. وبهذا تتضح الاستعارة في الحرف، وفي المقام كلام وفيه لجهازة الفضلاء من العلماء فليراجع في مصنفاتهم - غفر الله لنا ولهم.

ينظر تعليقات أستاذنا محمد عبد المنعم خفاجي، على الإيضاح للقزويني ٩٢/٥ وما بعدها، والبلاغة القرآنية ٤٩٢ وما بعدها. وغير ذلك من كتب التراث البلاغي في هذا الموضوع.

عليه، وتمسكهم به، شبهت حالهم بحال من اعتلى الشيء وركبه؛ ونحوه: هو على الحق وعلى الباطل، وقد صرّحوا بذلك في قولهم: جعل الغواية مركباً، وامتنى الجهل^(١)، واقتعد غارب الهوى.

ومعنى: ﴿هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾، أي: منحوه من عنده وأوتوه من قبله، وهو اللطف والتوفيق الذي اعتضدوا به على أعمال الخير، والترقي إلى الأفضل فالأفضل، ونكر: ﴿هُدًى﴾، ليفيد ضرباً مبهماً لا يبلغ كنهه، ولا يقادر قدره؛ كأنه قيل: على أي هدى، كما تقول: لو أبصرت فلاناً لأبصرت رجلاً، وقال الهذلي: [من الطويل] فلا وأبي الطير المربة بالضحي^(٢) على خالد لقد وقعت على لحم^(٣) والنون في: ﴿مِّن رَّبِّهِمْ﴾ أدغمت بغنة وبغير غنة، فالكسائي، وحمزة، ويزيد، وورش في رواية والهاشمي عن ابن كثير لم يغنوها، وقد أغنها الباقون إلا أبا عمرو؛ فقد روى عنه [فيها] روايتان.

وفي تكرير: ﴿أُولَئِكَ﴾، تنبيه على أنهم كما ثبتت لهم الأثرة بالهدى، فهي ثابتة لهم بالفلاح؛ فجعلت كل واحدة من الأثرتين في تمييزهم بالمثابة التي لو انفردت كفت مميزة على حيالها، فإن قلت: لم جاء مع العاطف؟ وما الفرق بينه وبين قوله: ﴿أُولَئِكَ كَالْأَنْفَرِ

(١) قوله «وامتنى الجهل» أي اتخذ الجهل مطية، واتخذ الهوى قعوداً. والقعود من الإبل: البكر حين

يركب. والغارب: ما بين السنام إلى العنق، كما في الصحاح. (ع)

(٢) قوله «وأبي الطير المربة بالضحي» أي المجتمعة العاكفة. أفاده الصحاح. (ع)

(٣) فلا وأبي الطير المربة بالضحي على خالد لقد وقعت على لحم

فلا وأبي لا يأكل الطير مثله عشية أمسى لا يبين من السلم

لأبي كبير الهذلي يرثي خالد بن زهير. و«لا» زائدة قبل القسم. واستعظم الطير الواقعة عليه فأقسم بها، وكنى عنها بأبي الطير كما يكنى عن العظيم بأبي فلان. وأصل أبي هنا: أبين، على صيغة جمع المذكر السالم، سقطت نونه للإضافة، ويحتمل أنه مفرد والمراد به النسر؛ لأنه يكنى بأبي الطير. ويجوز أن يريد بأبي الطير خالداً لوقوعها عليه، ويجوز أن يريد به أصلها. ويروى: لعمر أبي الطير المربة غدوة... إلخ. ويروى هذا برفع الطير. ولعله على الابتداء أو الخبرية لمحذوف. أو على تقدير النداء، وإلى مضاف إلى ضمير المتكلم كالذي بعده. ويقال: أرب بالمكان وألب به. أقام فيه ولازمه، فالمربة المقيمة العاكفة وقت الضحي على خالد القتيل. والتفت إلى خطاب الطير فقال لها: لقد وقعت. ويروى علقت، على لحم - بالتحريك - على لمة وتنكيره للتعظيم: أي على لحم عظيم. وأنشأ لأنها جماعة في المعنى. فإن قرئ بفتح التاء فظاهر، وخاطبه لتنزله منزلة العاقل، ثم أقسم بأبيه أن الطير لا يأكل مثل خالد في العظم عشية أمسى لا يظهر لنا من السلم - وهو شجر العضاء - كناية عن كونه قتلاً فيه والطير حوله على ذلك الشجر. وفي البيتين التفاتان.

ينظر خزانة الأدب (٥/٧٥، ٧٦، ٧٨، ٨١، ٤٧/١١)، شرح أشعار الهذليين (٣/١٢٢٦)،

مجالس ثعلب (ص ١٥١، ٢١٢)، ولأبي ذؤيب من خزانة الأدب (٥/٨٥).

بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ ﴿١٧٩﴾ [الأعراف: ١٧٩] قلت: قد اختلف الخبران ههنا^(١)؛ فلذلك دخل العاطف، بخلاف الخبرين ثمة فإنهما متفقان؛ لأن التسجيل عليهم بالغفلة، وتشبيههم بالبهائم شيء واحد، فكانت الجملة الثانية مقررة لما في الأولى فهي من العطف بمعزل.

و﴿هُم﴾ فصل: وفائدته: الدلالة على أن الوارد بعده خبر لا صفة، والتوكيد، وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره، أو هو مبتدأ والمفلحون خبره، والجملة خبر أولئك.

ومعنى التعريف في: ﴿الْمُفْلِحُونَ﴾: الدلالة على أن المتقين هم الناس الذين عنهم بلغك أنهم يفلحون في الآخرة كما إذا بلغك أن إنساناً قد تاب من أهل بلدك، فاستخبرت من هو؟ فقول: زيد التائب، أي هو الذي أخبرت بتوبته. أو على أنهم الذين إن حصلت صفة المفلحين، وتحققوا ما هم، وتصوّروا بصورتهم الحقيقية، فهم هم لا يعدون تلك الحقيقة، كما تقول لصاحبك: هل عرفت الأسد وما جبل عليه من فرط الإقدام؟ إن زيدا هو هو، فانظر كيف كرّر الله عز وجل التنبيه على اختصاص المتقين بنيل ما لا يناله أحد على طرق شتى، وهي: ذكر اسم الإشارة، وتكريره، وتعريف المفلحين، وتوسيط الفصل بينه وبين أولئك/١٤؛ ليبصر كراتبهم ويرغبك في طلب ما طلبوا، وينشطك لتقديم ما قدّموا، ويشطك عن الطمع الفارغ والرجاء الكاذب، والتمني على الله ما لا تقتضيه حكمته ولم تسبق به كلمته، اللهم، زينا بلباس التقوى، واحشرنا في زمرة من صدرت بذكرهم سورة البقرة، والمفلح: الفائز بالبغيّة كأنه الذي انفتحت له وجوه الظفر ولم تستغلق عليه،

(١) قوله - «قد اختلف الخبران ههنا» ومقصوده أن العطف يقتضي التغاير بطبيعته حتى يصح الجمع به سواء كانت الواو هي العاطفة أو غيرها بحسب طبيعة الجملتين.

وكلام البلاغيين في نحو هذه الجمل قائم على أن الجملة الثانية إذا اتفقت مع الأولى التي لها محل من الإعراب كان الوصل بالواو، وهذا واضح تماماً في هاتين الجملتين: ﴿أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ جملة خبرية لفظاً ومعنى ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ كذلك، وقد شاركت الثانية الأولى في هذا الإخبار عن «المتقين» في بداية كلامه - سبحانه - وبهذه المشاركة وجب الوصل بالواو العاطفة بخلاف «أولئك كالأنعام بل هم أضل» ومعها «أولئك هم الغافلون» فإن الثانية بمثابة التوكيد المعنوي للأولى، ولذا يقال وبينهما كمال اتصال، وبهذا وجب الفعل؛ لأنه كما سبق لا موضع للوصل هنا حيث لا تغاير.

ولشيخ البلاغيين عبد القاهر كلمة جامعة في هذا الميدان حيث يقول: «كذلك يكون في الجمل ما تتصل به من ذات نفسها بالتي قبلها، وتستغني بربط معناها لها عن حرف عطف يربطها، وهي كل جملة مؤكدة ومبينة لها، وكانت إذا حصلت لم تكن شيئاً سواها». «دلائل الإعجاز ٢٢٧، الشيخ شاکر - ط. المدني»، وشروح التلخيص ٣/٣٠٢، وعلم المعاني في فتح القدير ٢/٦٦٢، المطول للسعد ص ٢٤٧.

والمفلج - بالجيم - مثله، ومنه قولهم للمطلقة: استفلحي بأمرك بالحاء والجيم، والتركيب دال على معنى الشق والفتح؛ وكذلك أخواته في الفاء والعين؛ نحو: فلق، وفلذ، وفلى.

﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ (١٦)

لما قدّم ذكر أوليائه وخالصة عبادته بصفاتهم التي أهلتهم لإصابة الزلّفى عنده، وبين أن الكتاب هدى ولطف لهم خاصة، قفى على أثره بذكر أضدادهم وهم العتاة المردة من الكفار الذين لا ينفع فيهم الهدى، ولا يجدي عليهم اللطف، وسواء عليهم وجود الكتاب وعدمه، وإنذار الرسول وسكوته، فإن قلت: لم قطعت قصة الكفار عن قصة المؤمنين ولم تعطف؛ كنحو قوله: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾ (١٣) وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ (١٤) [الانفطار: ١٣ - ١٤] وغيره من الآي الكثيرة؟ قلت: ليس وزان هاتين القصتين وزان ما ذكرت؛ لأن الأولى فيما نحن فيه مسوقة لذكر الكتاب، وأنه هدى للمتقين، وسيقت الثانية؛ لأن الكفار من صفاتهم كيت وكيت، فبين الجملتين تباين في الغرض والأسلوب، وهما على حدّ لا مجال فيه للعاطف، فإن قلت: هذا إذا زعمت أن الذين يؤمنون جار على المتقين، فأما إذا ابتدأته وبنيت الكلام لصفة المؤمنين، ثم عقبته بكلام آخر في صفة أضدادهم، كان مثل تلك الآي المثلوة. قلت: قد مرّ لي أن الكلام المبتدأ عقيب المتقين سيّله الاستئناف، وأنه مبني على تقدير سؤال، فذلك إدراج له في حكم المتقين، وتابع^(١) له في المعنى؛ وإن كان مبتدأ في اللفظ فهو في الحقيقة كالجاري عليه.

والتعريف في ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾: يجوز أن يكون للعهد وأن يراد بهم ناس بأعيانهم، كأبي لهب، وأبي جهل، والوليد بن المغيرة، وأضرابهم، وأن يكون للجنس متناولاً كلّ من صمم على كفره تصميماً لا يرعوي بعده^(٢) وغيرهم؛ ودل على تناوله للمصريين الحديث عنهم باستواء الإنذار وتركه عليهم، و: ﴿سَوَاءٌ﴾ اسم بمعنى الاستواء وصف به كما يوصف بالمصادر، ومنه قوله تعالى: ﴿تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ﴾ [آل عمران: ٦٤]، ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٍ لِّلسَّائِلِينَ﴾ [فصلت: ١٠] بمعنى مستوية وارتفاعه على أنه خبر لأنّ، و﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ في موضع المرتفع به على الفاعلية؛ كأنه قيل: إنّ الذين كفروا مستو عليهم إنذارك وعدمه. كما تقول: إنّ زيداً مختصم أخوه وابن عمه، أو يكون ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ في موضع الابتداء، و﴿سَوَاءٌ﴾ خبراً مقدّماً بمعنى: سواء عليهم إنذارك وعدمه، والجمله خبر لأنّ. فإن قلت: الفعل أبداً خبر لا مخبر/ ١٤ ب عنه

(١) قوله «وتابع له في المعنى» لعله واتباع له. (ع)

(٢) قوله «بعده وغيرهم» لعله كهؤلاء وغيرهم. (ع)